صندوق النقد الدولي ودوره في المسار الاقتصادي للدول

د.مسعود الصايغ(*)

المقدمة

تتحكم في المسار الاقتصادي للدول عوامل كثيرة، منها عوامل داخلية تعتمد على الأداء الاقتصادي للدولة ارتباطاً بقوانينها وكيفية تفعيل هذه القوانين(١)، للوصول إلى النتائج الإيجابية المرجوة وفق الخطط الموضوعة لذلك؛ ومنها أيضاً عوامل تبتعد عن إرادة الدولة (عوامل خارجية) تتمثل في الاتفاقيات الثنائية ذات الطابع التعاقدي الملزم لدولتين- أو الشارعة -، التي تلتزم من خلالها الدولة الطرف في الاتفاقية بأحكام القانون الدولي، التي غالباً ما تأتي في إطار جماعي يفرض على الدولة شروطاً والتزامات، قد تجدها مرهقة فلا تدخل طرفاً في الاتفاقية، أو قد تجد نفسها مضطرة لقبولها نظراً إلى القواعد المترتبة عليها فتغدو طرفاً فيها. وفق هذا المعنى ندرس علاقة صندوق النقد الدولي بالمسار الاقتصادي للدول؛ وذلك ببيان الآتي:

أولاً: تعريف صندوق النقد الدولي

يمكن تعريف صندوق النقد الدولي (ص.ن.د) بأنه هيئة دولية (منظمة دولية) تقوم على رعاية السياسات النقدية للدول في خصوص ما تحتاج إليه من مال، تستهدف من خلاله تحسين المشروعات الكبرى المطلوب إنجازها في الدول المستقرضة على المدى الطويل(٢)، حيث يكون ذلك مقروناً بشروط

(*) دكتوراه في الحقوق.

(١) "يتم تفعيل القوانين من خلال تكريس الحرية والعدالة، اللتين تشكلان نظاماً سياسياً يقوم على تطبيق هذين المبدأين (الحرية والعدالة) بشكل صحيح بين أفراد المجتمع والثقة والألفة وصولاً إلى التلاحم الاجتماعي المرتكز على مبادئ مشتركة تسمح بالتواصل عبر علاقات شخصية وتبادلية (اجتماعية) إيجابية وناجحة في الدولة"؛ سوزان غرينفيلد، تغيّر العقل (ترجمة: إيهاب عبد الرحيم علي)، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد (٤٤٥)، فبراير - شباط ٢٠١٧، ص ١٢٣ - ١٢٤.

(٢) "يلاحظ في المقابل أن البنك الدولي (وهو وكالة دولية مالية متخصصة مرتبطة بالأمم المتحدة) لا يهتم بحل الأزمات الاقتصادية قصيرة الأجل أو تقديم مساعدات لتحقيق استقرار أسعار الصرف - فهذه مهمة صندوق النقد الدولي التي =

إصلاحية ينبغي على الدولة طالبة القرض أن تقوم بها من أجل الحصول عليه لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، التي تتمثل في "تصوّر طويل الأمد لما ستحصل عليه من نتائج إيجابية في مجال تطوير القدرات الإنتاجية في الدولة عبر القطاعين العام والخاص، بغية الدخول في نطاق التنمية ونمو العائدات والموارد وزيادة الاستثمار عبر الوسائل المتاحة التي يجب أن تتكامل في خدمة تطور الدولة ونهوضها من العجز"(٣).

ثانياً أهمية الموضوع

تتحدد مكانة الدولة ضمن المستوى الاقتصادي المتقدم، الذي يجعل لها الأفضلية على غيرها من أعضاء المجتمع الدولي، وذلك لناحية استغنائها عن المعونات أو القروض من واقع أنها تمتلك مقوّمات استراتيجية للاقتصاد الناجح، الذي لا يقوم على قدرة منافسة في الإنتاج فحسب، وإنما يقوم أيضاً على "قدرة ملحوظة في تصدير منتجاتها بشكل تنافسي، قليل الكلفة ينعكس إيجاباً على ميزان مدفوعاتها"(٤)؛ بحيث يقلّص مديونيتها من خلال عائدات التوريد الرابح على مستوى الخطط الاقتصادية التنموية.

إن تحقق ذلك يحول دون وقوع الدولة المعنية تحت عجز الموازنة – الذي غالباً ما يُعنى به صندوق النقد الدولي من خلال سياساته المالية – كما يدرأ عنها خطر الاقتراض من الجهات المانحة وخاصة الدولية منها.

ثالثاً: سؤال الدراسة

ترتيباً على ما سبق نسأل: هل يكون لجوء الدولة إلى صندوق النقد الدولي ضرورة حتمية وفقاً لاعتبارات التنمية التي تستهدفها الدولة؟ وذلك من أجل الوصول إلى قدرات اقتصادية وسياسية أفضل تحت غطاء المعونة الدولية التي تؤمن للدولة وشعبها فرصاً تنافسية أفضل(٥)؛ أو بمعنى آخر هل يُعتبر صندوق النقد الدولي هو المصدر الوحيد المتوقع للإقراض والمساعدة؛ والذي تعتمد عليه الدولة المصابة بضعف الأداء أو العجز من أجل التخلص من مشاكلها؟ يأتي هذا السؤال بالنظر إلى: "أن الدول النامية تتفاقم لديها المشاكل في الوقت الراهن بالنظر إلى العولمة وما يواكبها من تطورات تستدعي المعالجة على مستوى البنى التحتية في قطاعات مثل النقل والاتصالات"(٦)؛ والتي باتت تنميتها واجباً على الدولة من التفاعل الإيجابي مع المجتمع الدولي في هذا السياق.

رابعاً: الفرضيات

يمكن تحديد فرضيات الدراسة في الدور المهم الذي يضطلع به صندوق النقد الدولي، ألا

= تهدف إلى تنمية البنية الأساسية وهي قروض طويلة الاجل"؛ د. إبراهيم شلبي، التنظيم الدولي (المنظمات الدولية الإقليمية والمتخصصة)، الدار الجامعية، بيروت – لبنان، ١٩٨٨، ص ٢١٤ – ٢١٥.

(٣) د. عبد السلام أبو قحف، أساسيات الإدارة الإستراتيجية، الدار الجامعية، بيروت – لبنان، دون ذكر تاريخ النشر، ص ٥٤ – ٥٥.

(٤) ضحى عبد الرزاق السلمان، الموازنة التخطيطية وأثرها على أداء الموظفين العموميين، رسالة ماجستير، كلية إدارة الأعمال، جامعة الجنان، طرابلس – لبنان، ٢٠١٨، ص ٢٠١٩، ص ٤٣.

(٥) د. منير شفيق، تنمية إنسانية أم عولمة، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ٢٠٠٤، ص ٩٦.

(٦) حسن إلياس محمد، رؤى جغرافية معاصرة للحداثة الحديثة، مجلة عالم الفكر، دورية محكمة، الكويت، العدد (١٧٩)، يوليو – سبتمبر / آب – أيلول ٢٠١٩، ص ١٢٦.

وهو تأمين الموارد المالية (القروض) في ظل ظروف العولمة الاقتصادية المحيطة بالدول. وذلك كان قد تجلى واضحاً في الشروط المالية التي أملاها الصندوق على بريطانيا من أجل الموافقة على إقراضها والتي لاقت قبولاً من هذه الدولة المقترضة[٧].

نجد بناءً على ذلك أنّ صندوق النقد الدولي "منظمة دولية مالية قامت بمباشرة نشاطاتها ابتداءً من ٢٥ يناير/ كانون الثاني من عام ١٩٤٦ بموجب اتفاقية الوصل مع الأمم المتحدة (الصادرة عن الجمعية العامة بالقرار رقم ٢- عام ١٩٤٧)، حيث يهدف الصندوق "إلى التيسير على الأعضاء (الدول) في عقد الصفقات فيما بينهم، علماً أن أهم وسائل الصندوق لتحقيق أهدافه تتمثل في قيامه ببيع النقد الأجنبي للأعضاء لمساعدتهم على مواجهة صعوبات ميزان المدفوعات، كما أنه يقدّم المشورة للحكومات في المشاكل المالية في إطار التعاون الدولي، وتوسيع وتنسيق نطاق التجارة الدولية، بما يؤدي إلى التطور الاقتصادي العالمي عبر المساعدة على زيادة الدخل في الدول الأعضاء وتحسين الظروف المعيشية فيها"[٨].

في هذا الصدد نلاحظ تنامي الدور الذي يناط بصندوق النقد الدولي (ص.ن.د)، وذلك بعد مرور عقود على تأسيسه، حيث بات على صلة بالدول من جهة ومشاكل العولمة من جهة أخرى، وذلك بحيث ينقل عن طريق رئيس البنك الدولي (بتاريخ ٢٠٠٣/٩/٢٤) قوله في افتتاح اجتماع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي: "كوكبنا غير متوازنٍ؛ قليلون جداً جداً يملكون كثيراً جداً جداً وثمة اضطراب هائل وحروب كثيرة..."[٩]؛ ونجد في هذه المقولة بعد مرور ما يقرب من عقدين عليها أن هناك اختلالاً في الوضع الاقتصادي للدول ينبغي النظر إليه في إطار سياسة اقتصادية ناجحة، تعيد للدول المتعثرة استقرارها وتمنع على المستويين الإقليمي والدولي نشوب نزاعات دولية بسبب التراكمات السلبية التي تصيب العلاقات بين الدول بنوع من التأزم والشلل.

وعليه، نجد من الضروري النظر في دور صندوق النقد الدولي (ص.ن.د) في إطار العولمة التي صارت أمراً واقعاً. وهذابخاصةٍ فيما يشير إليه أحد المحللين بالقول: "ساهم الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية الاجتماعية في بلورة العولمة الاقتصادية، حيث تكمن أهمية هذه العولمة في

(٧) "كانت أول مهمة يضطلع بها صندوق النقد الدولي تكمن في إمعان النظر في وضع جميع الدول المشاركة، وذلك بغية إسهامات الدول الأعضاء في رأسمال الصندوق. بحسب ما هو متفق عليه، فإن الصندوق مطالب بأن يمارس (وظيفة رقابية) لضمان استقرار المنظمة في الأمد الطويل. وفي واقع الحال، كانت وجهة النظر هذه تعني أو الولايات المتحدة قد غدت صاحبة الحق الدائم، لأن تطلّع اطلاعاً دقيقاً على الأوضاع المالية والاقتصادية لدى كل الدول الأعضاء في الصندوق. فحينما سعت المملكة المتحدة إلى الحصول على تمويل مقداره (٧٥،٣) مليار دولار أمريكي، كانت لندن بأمس الحاجة له، بناء على ما تكبدته من تكاليف باهظة في الحرب العالمية، أصرت الولايات المتحدة على ربط الموافقة على منح القرض المنشود بموافقة بريطانيا على اتفاقية الصندوق بلا قيد أو تأخير وبالنحو المعروض عليها. وسرعان ما أعطى هذا الإملاء ثماره، فبعد أسبوعين لا غير، أعلنت بريطانيا عن موافقتها على الشروط الأمريكية صاغرة"؛ ينظر: أرنست فولف، صندوق النقد الدولي: قوة عظمى في الساحة العالمية، (ترجمة: عدنان عباس علي)، مجلة عالم المعرفة، الكويت، العدد (٤٣٥)، نيسان / أبريل، ٢٠٠٦، ص ٢٧.

(٨) د. إبراهيم شلبي، التنظيم الدولي (المنظمات الدولية الإقليمية والمتخصصة)، مرجع سابق، ص ٢١٥.

(٩) د. منير شفيق، "تنمية إنسانية أم عولمة"؟، مرجع سابق، ص ١٩.

إنها من جهة، سلطة دولية للتشاور والتنسيق بين الدول الكبرى، ومن جهة أخرى تعتبر سلطة رقابية يمكنها أن تفرض من خلال آليات عملها القواعد التي ينبغي على الدول الأعضاء تنفيذها في مجال سياساتها المالية والاقتصادية"[١٠].

بناءً على ما سبق نفصل عنوان هذا البحث بتقسيمه إلى قسمين:

– القسم الأول: تأسيس صندوق النقد الدولي والمهام المناطة به.

– القسم الثاني: تعامل صندوق النقد الدولي مع الدول وتوجيهه لسياساتها الاقتصادية المتعثرة.

القسم الأول
تأسيس صندوق النقد الدولي
والمهام المناطة به

إذا كانت النقود هي الوسيلة المعتمدة للوفاء، أي لسداد الديون؛ وإذا كانت سياسة الدولة تقوم هي الأخرى على الاقتراض والوفاء، فلا شك أن حاجة الدولة إلى ذلك تعود إلى الفارق الملموس في ميزانها التجاري، والذي يسجل ارتفاعاً لقيمة الواردات (الديون) في مقابل الصادرات التي تخرج من إقليمها بصفتها مصنوعات محلية قابلة لسداد ثمنها أو المبادلة بها. وبالتالي فهناك علاقة عكسية يعبّر عنها في هذا الصدد بأن "زيادة الصادرات على حساب الواردات تسهم في تقوية العملة الوطنية"[١١]، وتعني هذه الزيادة عدم حاجة الدولة للقروض، أما العكس فيعني حاجة الدولة أو طلبها لاستجرار القروض بغية سدّ نفقاتها العامة وسير مرافقها على الدوام الذي يؤكد الثقة بالدولة نفسها.

بناءً على ذلك نجد أن الدولة ذات الاقتصاد الضعيف، هي الدولة التي "لا يمكنها أن تضبط الإنفاق في مجال المال العام، عبر إجراءات الرقابة القضائية الهادفة إلى الوقاية من تبديد هذا المال أو المسّ بسلامته، وسواء تمثل ذلك في ارتكاب فعل إيجابي أو في الامتناع عن الوفاء بالتزام قانوني. ويكفي في ذلك أن يكون الفعل من شأنه أن يحمل اعتداء على المال العام أو يمسّ استعماله وحفظه"[١٢]. لذا نلاحظ أن مثل هذه الدولة تبقى بعيدة عن استقرار عملتها بسبب الفساد الكامن في إداراتها ما يحوّلها إلى دولة متذبذبة على المقياس العالمي للقيم (الدولار الأمريكي أو الذهب...)[١٣]، الأمر الذي يحتم عليها من خلال هذا الواقع: "أن تتعاون مع الجهات المختصة أو العمل معها من أجل التزود بالإرشادات والإجراءات الصحيحة التي يجب اتباعها للوصول إلى التوازن في حقل الاستخدام الأمثل للموارد المالية؛ ومن ثم الانتهاء إلى نقطة التوازن المشار إليها على مستوى الدول"[١٤]؛ مما يعني ثبات قيمة العملة الوطنية في السوق العالمية. وبالتالي يبرز دور صندوق النقد الدولي فيما يؤديه من دور للدول

(١٠) د. نبيل سرور، سيادة لبنان في عصر العولمة، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، بيروت – لبنان، العدد (٩٦)، ٢٠١٦، ص ٨١.

(١١) د. عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، بيروت – لبنان، ١٩٩٢، ص ٤٦.

(١٢) د. ماجد راغب الحلو، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية – مصر، ١٩٩٥، ص ٨٣.

(١٣) "... على سبيل المثال، نشطت السياسة المالية عند تأسيس الدولة اللبنانية عبر بنك سوريا الجديد (وريث البنك العثماني القديم)، ففي نيسان من عام ١٩١٩ أبرم هذا البنك – الذي يملكه الرأسمال الفرنسي الكامل – وهو في مرحلة التأسيس اتفاقية مع وزارة المالية الفرنسية، تقضي بمنحه احتكاراً لإصدار العملة السورية؛ عبد الإمام نون، الاقتصاد اللبناني (الواقع وتحديات التنمية)، منشورات حركة الريف الثقافية، لبنان، ٢٠٠٩، ص ٣٦ – ٣٧.

(١٤) د. وسام ملّاك، تطور الفكر الاقتصادي، (الجزء الأول)، دار المنهل اللبناني، الطبعة الثانية، بيروت – لبنان، ٢٠١٣، ص ٤٣.

على هذا المستوى؛ وعليه ومن أجل بيان ما سبق سنقوم بالتقسيم الآتي:

- أولاً: تأسيس صندوق النقد الدولي
- ثانياً: دور صندوق النقد الدولي ومهامه

أولاً: تأسيس صندوق النقد الدولي

وفقاً لما ورد في ميثاق الأمم المتحدة في المادة ٦٣ منه (الفصل العاشر) نجد النص الآتي: "١- للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يضع اتفاقات مع أي وكالة من الوكالات المشار إليها في المادة (٥٧) تحدد الشروط التي على مقتضاها يوصل بينها وبين الأمم المتحدة وتعرض هذه الاتفاقات على الجمعية العامة للموافقة عليها.

٢ - وله أن ينسّق وجوه نشاط الوكالات المتخصصة بطريق التشاور معها وتقديم توصياته إليها وإلى الجمعية العامة وأعضاء الأمم المتحدة". وبالعودة إلى المادة (٥٧) نجد في نصها: "١ - الوكالات المختلفة التي تنشأ بمقتضى اتفاق بين الحكومات والتي تضطلع بمقتضى نظمها الأساسية بتبعات دولية واسعة في الاجتماع والاقتصاد والثقافة والتعليم والصحة وما يتصل بذلك في الشؤون يوصل بينها وبين الأمم المتحدة وفقاً لأحكام المادة ٦٣ - ٢ - تسمّى هذه الوكالات التي يوصل بينها وبين الأمم المتحدة فيما يلي من الأحكام بالوكالات المتخصصة". من منطلق ما سبق نجد أن صندوق النقد الدولي (ص.ن.د) وكالة دولية متخصصة في المجال الاقتصادي، كونه وبموجب نص المادة (٥٧) المشار إليها آنفاً يضم عضوية دول عديدة فيه، ما يعني أن هذا الصندوق هو عبارة عن وكالة دولية حكومية موصولة بالأمم المتحدة طبقاً لما سبق[١٥].

وبالنظر إلى التفرقة التي يقيمها الفقهاء ما بين السوق النقدي والسوق المالي؛ نجد أن "التعامل بالائتمان (الدين) أو القروض القصيرة الأجل يطلق عليه اصطلاح (السوق النقدي) في حين يعرف سوق الاقتراض - لأجَل - باسم السوق المالي. وبالتالي يمكن القول: "إن النظام الائتماني إنما يتألف من المؤسسات التي تعمل في السوقين النقدي والمالي"[١٦].

عطفاً عما سبق نجد أن الصندوق (ص.ن.د) هو مؤسسة دولية نقدية، إذ ورد في المادة الأولى من ميثاقه المؤسس (معاهدة إنشاء الصندوق)، يتأكد في الآتي: "يهدف الصندوق إلى تشجيع التعاون النقدي الدولي، وتوسيع وتنسيق نطاق التجارة الدولية، والعمل على إقرار وثبات نظم التعامل التي تكفل التعامل المنظم؛ وتجنب تخفيض القيمة في عمليات التبادل لخدمة أغراض تنافسية. ويهدف الصندوق كذلك الى المعاونة على قيام نظام للدفع متعدد الأطراف من شأنه التيسير على الأعضاء في عقد الصفقات (النقدية) فيما بينهم، كما يساعد على إلغاء القيود المفروضة على العملات الأجنبية بهدف عدم عرقلة التجارة العالمية". لذا وتعقيباً على هذه المادة يقول د. شلبي: "إن أهم وسائل الصندوق في تحقيق أهدافه تتمثل في قيامه ببيع النقد الأجنبي للأعضاء لمساعدتهم على مواجهة صعوبات ميزان المدفوعات، كما أنه يقدم المشورة للحكومات في المشاكل المالية"[١٧].

نلحظ في هذا الصدد أن صندوق النقد

(١٥) ينظر د. أحمد شلبي، مرجع سابق، ص ٢١٤.
(١٦) د. محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، الطبعة السابعة، بيروت - لبنان، ص ١٨٨ - ١٨٩.
(١٧) د. أحمد شلبي، مرجع سابق، ص ٣٢١.

الدولي (ص.ن.د) وفي القرارات الصادرة عنه بخصوص تحقيق أهدافه يدخل في عداد المنظمات الدولية المذكورة في المادة (٥٧) والمادة (٦٣) في الميثاق، وهو بهذا الاعتبار "له الحق بأن ينظم العلاقة فيما بينه وبين الدول إذا تعلق الأمر بمجال من المجالات الفنية بعيداً عن السياسة، إذ إنه يحق للمنظمة الدولية أن تنشئ من أجل تحقيق أهدافها الأجهزة الفرعية المختصة اللازمة من خلال أجهزتها الرئيسية ولو لم ينص على هذا الاختصاص الاتفاق الدولي المنشئ للمنظمة ذاتها؛ باعتبار أن الأجهزة الفرعية (التابعة) تقع تحت تقدير الأجهزة الرئيسية التي تنشئها تباعاً إذا رأت ذلك ملائماً من أجل الوصول إلى الأهداف التي نشأت المنظمة من أجلها للتعاون مع الدول"[١٨].

إن القانون الدولي وميثاق الأمم يقران تعامل صندوق النقد الدولي (ص.ن.د) مع الدول أو المنظمات الدولية على حد سواء، وذلك في مجال اختصاصه المشار إليه، حيث نجد من هذا المنطلق مثلاً أن مؤتمر الأمم المتحدة الدولي الذي انعقد تحت رعاية الجمعية العامة في ريو دي جانبرو (البرازيل، في الفترة من ٣ إلى ١٤ حزيران من العام ١٩٩٢) والذي انبثقت عنه – من خلال مؤتمر الحكومات – عدة إعلانات واتفاقيات: "كان قد أعلن عن خطة ريو دي جانيرو (شرعة الأرض)، كما أقر في هذه المناسبة (خطة العمل للقرن ٢١)، حيث أكد أن مضمون هذه الخطة يمكن تنفيذه من خلال: تنظيمات مؤسساتية دولية وآليات ووسائل قانونية دولية عبر توفير معلومات لصنع القرار؛ ما يفيد بالتالي أن المعني بتنفيذ هذه الخطة ضمن نظام عالمي يقوم على وسائل مؤسساتية وقانونية ومالية هو (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي...)"[١٩]. فضلاً عن ذلك ونظراً إلى أن صندوق النقد الدولي (ص.ن.د) منظمة دولية؛ فإنه "يمد الدول بالمعلومات الفنية والتقنية الخاصة في مجاله. ومنشأ هذا الأمر هو العلاقة القائمة بين الدول من جهة، والصندوق من جهة أخرى مع الأمم المتحدة، فذلك ما يخوله التعامل مع الدول (فضلاً عن المنظمات الدولية) بأن يمدها بالمعلومات اللازمة، كونه منظمة دولية تم وصلها (بموجب اتفاقات الوصل) مع الأمم المتحدة عبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي حسبما تم بيانه سابقاً.

أما مدى إلزام القرارات التي يصدرها صندوق النقد الدولي (ص.ن.د). فحاصل ذلك أن الصندوق باعتباره منظمة دولية "يملك سلطة إصدار القرارات والتوصيات في الشؤون التي تدخل في اختصاصه؛ و"هي السلطة أو الصلاحية الحقيقية التي بمقتضاها يمكن لأي منظمة دولية أن تحقق الأهداف التي أنشئت من أجلها. علماً أن مصدر إلزام القرار – بعكس التوصية – هو تعهد الدول الأعضاء (الصريح أو الضمني) بأن تلتزم مقدماً بتنفيذ القرارات التي تتخذها المنظمة"[٢٠].

(١٨) "جرت العادة على أن تتضمن المعاهدة المنشئة للمنظمة المبادئ العامة والقواعد الكلية التي يختص الجهاز بها؛ ومن ثم يقوم هذا الجهاز بوضع القواعد التفصيلية الكفيلة بوضع هذه المبادئ والقواعد موضع التنفيذ عبر ما يدعي باللائحة التنفيذية للجهاز"؛ د. محمد سامي عبد الحميد ود. مصطفى سلامة حسين، القانون الدولي العام، الدار الجامعية، بيروت – لبنان، ١٩٨٩، ص ١٢٥ – ١٢٦.

(١٩) د. رافيل صغير، التنمية المستدامة والقانون البيئي الدولي (أربعون عاماً من التجارب والإنجازات والانتكاسات)، مجلة العدل، تصدر عن نقابة المحامين في بيروت – لبنان، العدد (٢)، ٢٠١٤، ص ٥٥٢.

(٢٠) د. نايف أحمد ضاحي الشمري، الاختصاص الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، منشورات زين الحقوقية، بيروت – لبنان، ٢٠١٥، ص ٥٥.

ولكن رغم ما سبق، يلاحظ أن (ص.ن.د) حريص على إنفاذ قراراته في الدول التي يتعاون معها (خاصة في مجال القروض) من خلال شروطه هو "بتأكيده أن الاتفاقيات التي يبرمها مع الدول ليست اتفاقيات دولية وبالتالي لن يصدق عليها برلمان الدولة المعنية، علماً أن هذا الترتيب لم يزل سارياً حتى الوقت الراهن"(٢١).

إضافة إلى ذلك هناك فكرة مهمة تحدد نطاق التزام صندوق النقد الدولي في مواجهة الدول أو المنظمات الدولية التي يتعاقد معها، فهذا الصندوق يقرر قواعده الخاصة بالتعامل، كما أنه يعتبر أن الاتفاقيات التي يبرمها مع الدول تبقى خارج مفهوم الاتفاقيات الدولية (أي خارج نطاق احكام القانون الدولي العام)؛ لذلك فإنه يعمد في هذا المجال "إلى تفسير القواعد الموجودة في ميثاقه المنشيء على أساس القياس الذي يجريه هو بنفسه (تفسير المادة ٥ من هذا الميثاق). وإذ تجيز الفقرة الثالثة (أ) من هذه المادة لأعضاء الصندوق أن يشتروا منه عملة عضو آخر بشروط محددة، أو التجاوز عن بعض الشروط (م٤ من الميثاق المنشئ) في مقابل ضمان يقدمه العضو؛ فإن هذا الصندوق (ص.ن.د) يؤكد بمناسبة قيامه بعمليات من هذا القبيل: أن المفاهيم السائدة في دائرة القانون الدولي العام "لا تسعفه في تحديد المدلولات القانونية لبعض المصطلحات والمفاهيم التي قد ترد عند عقد الاتفاقيات الخاصة بهذه العمليات (كالعملية الخاصة بمفهوم الضمان)، ما يجعله مضطراً الى أن يقرر مدلولها بالقياس إلى ما تعنيه في دائرة القانون الخاص"(٢٢). ليس هذا غريباً على ما يعتمده صندوق النقد الدولي (ص.ن.د) من سياسات؛ حتى في ظل العولمة التي يشهدها عالمنا في الوقت الراهن، إذ نرى في هذا الصدد أن التطور التكنولوجي الراهن وما تولّد عنه من تطورات في مجالات شتى، جاء ليشمل مجالات عديدة، كإحداث ثورة الاتصالات وظهور مواقع التواصل الاجتماعي، وذلك ما أدى إلى تفكيك سيطرة الدولة بشكل عام على قطاعات عدّة. ورغم تنامي مظاهر العولمة في مظاهر مهمة (كالسياسة والانتخابات وتعبئة الرأي العام العالمي عبر وسائل الاتصال الرقمي) نجد أن النواحي الاقتصادية ظلت بمنأى عن هذه التطورات ضمن ما يدعى بالعولمة الاقتصادية الدولية، "حيث بقي للدولة بأن تطبق القوانين المقننة على النشاطات الاقتصادية التي تقع في إقليمها"(٢٣). وهذا بحد ذاته يدل على خصوصية العلاقة حسبما أشرنا إليها بين صندوق النقد الدولي (ص.ن.د) وكل دولة يتعامل معها على حدة.

ومن المفيد أن نشير في هذا الصدد إلى إن التطور الاقتصادي الداخلي، الذي يؤثر في وضع الدولة على الصعيد الخارجي مع (ص.ن.د) هو ما يؤثر في علاقة الصندوق مع الدولة ذات الصلة؛ فهذه العلاقة – الصندوق بالدولة – ترسمها نجاحات السياسيين فيها باتخاذ إجراءات اقتصادية وطنية ناجعة، قبل اللجوء إلى الجهات الدولية الفاعلة في هذا الصدد، مع العلم أن أمن الدولة القومي يرتبط

(٢١) مسعود سعيد الصايغ، قوى عظمى في الساحة العالمية، مرجع سابق، ص ١٦٥.

(٢٢) عزيز عارف القاضي تفسير قرارات المنظمات الدولية، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة بيروت العربية، بيروت – لبنان، ١٩٧١، ص ٤٥٣.

(٢٣) كوثر الياسري، العولمة وتطورات العالم المعاصر، مجلة الحوار المتمدن الإلكترونية، العدد (٦١١٢)، ٢٠١٩، عبر الرابط الإلكترونية الآتي: http://www.athiwar.org

بشكل طردي مع الكفاءة في أدائها الاقتصادي، وهنا في هذا الصدد "يتم تقييم نجاح هذا الأداء من خلال الحصول على معلومات صحيحة؛ ولكي يحصل ذلك يجب الاعتماد على مقاييس مستقلة (موضوعية) حتى بعيداً عن واقع الأداء نفسه، أو ما يدعى بالاستنتاجات التي تعتمد عليه"(٢٤).

ثانياً: دور صندوق النقد الدولي ومهامه

إن صندوق النقد الدولي (ص.ن.د) بصفته مؤسسة اقتصادية دولية فاعلة ذات دور مهم على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية، ويتمثل دوره في هذا الصدد"في مساعدة الدول على تأمين احتياجاتها التمويلية القصيرة الأجل، وهي الاحتياجات التي تنتج عن العجز في ميزان المدفوعات للدولة المعنية بالمساعدة؛ فضلاً عما يناط به من مهمة تأمين الاستقرار النقدي في الدولة التي تعاني من عدم استقرار وضعها النقدي"(٢٥). ويلاحظ في هذا المجال أن تصدي صندوق النقد الدولي (ص.ن.د) لمساعدة الدولة (الدول) المحتاجة للمساعدة، والذي يتمثل – كما سلف القول – في تعديل ميزان المدفوعات (رفع العجز عن الدولة في سداد قروضها) إنما يعني تدخل هذا الصندوق للحد من الفساد الذي يؤدي إلى عجز الميزانية على المستوى الوطني في الدولة طالبة المساعدة. لذلك فإن (ص.ن.د) يسهم في مكافحة الفساد من أجل دعم الدولة باتجاه إقامة ميزانيات غير عاجزة؛ ومن الطبيعي بناء على ذلك أن يمتنع هذا الصندوق (ص.ن.د) عن تقديم القروض المطلوبة إذا كانت شروطه غير مقبولة في الدولة طالبة المساعدة؛ وعليه يمكن للصندوق (ص.ن.د) أن يساهم في تحديد – أو ربما بناء – الخطة الاقتصادية في الدولة لتكون خطة مجدية وذات عوائد مربحة تسمح له باسترداد المبالغ التي يقرضها إلى الدولة الطالبة للقرض. ويترتب على ما سبق صحة القول بأن (ص.ن.د) يمكنه من أجل تحقيق أهدافه أن يطلب من الدولة – في مقابل القروض التي يمنحها – أن "تقوم بتعديل قوانينها التي تتعلق بالضرائب وتسيير الأعمال التجارية على الصعيدين العام والخاص، ويضاف إلى ذلك إمكانية أن يقوم (ص.ن.د) بتقديم الدعم للسياسات المناهضة لغسل الأموال: عبر المساعدة التقنية التي تتمثل في تطبيق موحد لاشتراكات الترخيص والإبلاغ المالي عن جميع أشكال معاملات صرف العملات الأجنبية، وذلك باعتباره معنياً بها مباشرة، بحيث يعني ذلك أن (ص.ن.د) بإمكانه أن يلزم الدول باتباع قواعد السلوك الصادرة عنه في أسواق صرف العملة"(٢٦). وبالتعمق في مسألة غسل الأموال كواحدة من دواعي تدخل (ص.ن.د) في توجيه السياسة الاقتصادية للدولة طالبة المساعدة؛ نجد أن غسل الأموال (تبييض الأموال) هو عبارة عن "السلوك المحظور قانوناً والمتمثل في تحويل الأموال المتحصلة من الجريمة – أو نقلها أو استبدالها – عبر تغيير شكل هذه الأموال ذات المصدر الإجرامي وإظهارها بمظهر

(٢٤) فيل روزنتسفيغ، تأثير الهالة... وثمانية أوهام أخرى تضلل المديرين في عالم الأعمال، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت – لبنان، ٢٠١٨، ص ١١٧ (تعريب مركز ابن العماد، دمشق – سوريا).

(٢٥) فيصل بن محمد السياسي الثلجاني، الأمم المتحدة في ظل العولمة، رسالة ماجستير إلى كلية القانون، جامعة الموصل – العراق، ٢٠٠١، ص ٤٥.

(٢٦) زياد عربية، الفساد: أشكاله وأسبابه ودوافعه وآثاره واستراتيجيات الحد من تناميه ومعالجته، مجلة دراسات إستراتيجية، مجلة فصلية، تصدر عن جامعة دمشق – سوريا، العدد (١٦)، ٢٠٠٥، ص ١٦.

قانوني ومشروع من خلال إجراء عمليات متداخلة مصرفية أو غير مصرفية"[٢٧]. وعليه، نجد أن (ص.ن.د.) معني بمكافحة غسل الأموال ضمن سياسته ذات الطابع العالمي، "المتمثلة في توحيد سعر صرف العملات بين الدول (أو على صعيد الدولة الواحدة)، فضلاً عن أنه قد يعمد إلى مطالبة الدولة باعتماد سياسة الاقتصاد الحر – عبر تحرير سعر الصرف – ما يتبع غالباً الدولار باعتباره العملة الدولية المعتمدة في استجلاب القروض وسدادها؛ هادفاً من وراء ذلك إلى الحد من نسب التضخم وتحقيق الغاية المطلوبة في الدولة التي تطلب المساعدة، أي زيادة عائدات الخزينة"[٢٨]، التي بنظرنا تمثل الضمان الأكبر لسداد ما تقترضه الدولة من (ص.ن.د). ومن البديهي التأكيد أن الدولة طالبة المساعدة تكون ملزمة بالمفاعيل القانونية المترتبة على طلبها كونها عضواً في الصندوق ولأنه من المسلم به في فقه القانون الدولي أنه: "لا يمكن للمعاهدة أو الاتفاقية الدولية، وأيضاً لا يمكن للتعديلات الطارئة عليها: أن تضع على عاتق الدولة التزاماً لا تريده. ويرى جانب من الفقه أن سكوت الدولة عن الاعتراض على التعديل الوارد في الميثاق التأسيسي إنما يعتبر قبولاً ضمنياً مفاده الالتزام بالتعديلات التي طرأت على هذا الميثاق"[٢٩].

هذا مع الإشارة إلى أن صندوق النقد الدولي عادة ما يمرر الالتزامات التي يفرضها على الدول المتعاونة معه من خلال ما يعرف بالاتفاق التنفيذي، الذي يعتبر في حد ذاته عملاً من أعمال الإدارة في الصندوق النقد الدولي (ص.ن.د)، وهو "العمل الذي يعبّر عن تصرف قانوني من الصندوق يعتبر أقوى ما يملكه في مواجهة الدول المتعاونة معه؛ ففيه يظهر الخلل الفادح بين قدرة المقرض كمنظمة دولية (ص.ن.د) وقدرة الدولة التي تقع في مركز قانوني ضعيف نتيجة لاحتياجاتها"[٣٠].

إضافة إلى ذلك، يتدخل صندوق النقد الدولي في رسم السياسة الاقتصادية للدولة المعنية عند اللزوم، وذلك وفقاً للاستراتيجية التي يرسمها لمساعدة الدول في مكافحة الفساد؛ حيث إنه بالحد من آثار الفساد السلبية، يمكن للدولة التي تنتشر فيها السلوكيات الفاسدة – من خلال الحد منها – أن تعود لوضع التوازن على صعيد العلاقات الدولية. فالصندوق في سبيل تحقيق إستراتجيته في هذا الصدد يساعد الدولة ذات الصلة من خلال طريقتين: "الطريقة الأولى التي تتركز على تحفيز الخطط التنموية لدى الدولة طالبة المساعدة. أما الطريقة الثانية، فتعتمد على تقديم القروض لهذه الدولة بعد أن تمارس عبر هيئاتها وأجهزتها سياسات

(٢٧) أشواق عبد الرسول وهناء الجبوري، جريمة غسيل الأموال في القانون العراقي (دراسة مقارنة)، مجلة جامعة كربلاء العلمية – العراق، المجلد (١٥)، العدد (٢)، ٢٠١٧، ص ٣ .

(٢٨) صحيفة نداء الوطن، بيروت – لبنان، العدد (٩٤٨)، تاريخ ١ تشرين الأول ٢٠٢٢، ص ١٧ (خبر تحت عنوان: تحرير سعر الدولار وتوحيده قاعدتا سوق الاقتصاد الحر)؛ وجاء فيه: "لا يمكن العودة في لبنان إلى سياسة تثبيت سعر العملة الوطنية أمام الدولار الأميركي في الاقتصاد الحر، وإن هذا التدبير سيكون تدريجياً ولن يشمل القروض...".

(٢٩) عبد الرحمن دسوقي، نطاق التزام الدولة دون إرادتها في القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة – مصر، (د.ت)، ص ١٢٨؛ أنظر المرجع نفسه، ص ١٢٩: "... ومع ذلك نمضي مع جانب من الفقه في انتقاد القبول = =الضمني للتعديلات الواردة على المعاهدات أو ملاحقها، وذلك لأن التزام الدولة على أساس القبول الضمني ينتهك قاعدة أصلية من قواعد القانون الدولي العام والتي تحمل الدولة على أن تلتزم بأي معاهدة عدا تلك التي تعبّر صراحة عن رضائها بها".

(٣٠) ينظر للمزيد: محمد السعيد الدقاق، شروط المصلحة في دعوى المسؤولية عن انتهاك الشرعية الدولية، الدار الجامعية، بيروت – لبنان، ١٩٨٣، ص ٤٠ – ٤١.

إصلاحية فعلية مقترحة من جانب الصندوق (ص.ن.د)، وذلك عبر تقديم خطط تنموية ناجعة، تهدف لتحسين قدراتها الاقتصادية والمالية بشكل فعلي وملموس: مثل تنشيط مرافقها على نحو إيجابي وتحسين رواتب موظفيها مع زيادة الحوافز في مجال الوظيفة العامة، فضلاً عن تلبية حاجات المواطنين"[٣١]. لذلك إذن فإن أهم مسوّغات تدخل صندوق النقد الدولي (ص.ن.د) في توجيه سياسة الدولة الاقتصادية وممارسة اختصاصاته عبرها، يتمثل في فشل هذه الدولة اقتصادياً، أو تباطؤ نموّها – خلافاً للمعهود – فنرى على سبيل المثال أن صندوق النقد الدولي (ص.ن.د) قد تدخل عام ١٩٩٨ لمساعدة روسيا التي كانت في وضع اقتصادي متراجع، "إذ إنه بملاحظة تدهور قيمة الروبل (العملة الروسية) وانهيار سوق السندات الحكومية وتراكم ديون الحكومة الروسية وعجزها عن السداد بعد مطالبتها بمئة مليار دولار (ديون الاتحاد السوفييتي السابق) حصل تدخل (ص.ن.د) الهادف لمساعدة روسيا مقترحاً تدابير ترتقي إلى مصاف الشروط، وهي:

١ – تأمين شروط وظروف زيادة الاستثمارات الأجنبية.

٢ – تفتيت احتكارات شركات النفط الروسية العملاقة.

٣ – رفع أسعار الوقود (في السوق الداخلي) مع رفع أسعار الغاز لتتساوى مع الأسعار العالمية"[٣٢].

ونجد بناء على ذلك أن (ص.ن.د) كان يسير في سياسة عولمة الاقتصاد من خلال شروطه المذكورة، وذلك لأن مثل هذه الشروط إنما تعني ربط الاقتصاد المحلي (الروسي) بعوامل غير ثابتة تمثلها التغيرات العالمية من الناحية الاقتصادية، كأن يكون السعر المحلي للدولة المنتجة للغاز (روسيا نموذجاً) هو نفسه السعر المتداول في سائر بلدان العالم، ما يعني أن هذا السعر في دول المنشأ سيكون مرتفعاً، بحيث يوازي السعر في الدول المستوردة على بعد المسافة بينها وبين موطن السلعة، وذلك معناه أن السعر الذي اشترطه (ص.ن.د) يكرس فارقاً – غير مبرر – بين مورّد السلعة ومستوردها؛ الأمر الذي يعني بطريقة أخرى أن "عوامل التأثير الاقتصادية الدولية ستكون المحدد الوحيد لخيارات الطبقات الاجتماعية المحلية وفقاً لمداخيلها التي تتناقص في استمرار بسبب انفصام مصالح الدولة عن مصالح الطبقات الاجتماعية فيها، ما يؤدي إلى هبوط حاد في مستوى هذه الطبقات بسبب السياسات الموجهة من الصندوق التي تعتمدها سلطات الدولة على الصعيد الاقتصادي"[٣٣].

ولكن رغم ما سبق، نلحظ أن التخلص من شروط (ص.ن.د) ليس بالأمر السهل من الناحية الواقعية فضلاً عن الضغوطات السياسية والاقتصادية والقانونية التي تعبّر عنها سياسات (ص.ن.د) في كل اتجاه يقيّد الدولة طالبة المساعدة من هذا الصندوق، كما نجد أيضاً أن هناك تقييداً للدولة المنضّمة كطرف إلى عضوية (ص.ن.د). ويمكن تظهير هذه الفكرة على المستوى القانوني بالقول: "إن نص القانون الدولي يتقدم على أي نص قانوني، فالدولة لا

(٣١) نادية قاسم بيضون، الفساد (أبرز الجرائم والآثار وسبل المعالجة)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت – لبنان، ٢٠١٣، ص ٨٦.

(٣٢) أحمد رزق، اقتصادات ناشئة في العالم (نماذج تنموية لافتة)، دار الفارابي، بيروت – لبنان، ٢٠٠٩، ص ٦١.

(٣٣) فؤاد مرعي، تحولات العالم العربي في منطقها التاريخي (عبء الحرية الذي لا يحتمل)، مكتبة الفقيه، بيروت – لبنان، ٢٠١٧، ص ١٥٨.

يمكنها خرق أحكام معاهدة بإرادتها المنفردة – حتى ولو تعلق الأمر بالنظام العام الداخلي – هذا فيما يرى البعض أن الطرف المتضرر يمكنه التحوّل عن التزاماته في المعاهدة، غير أن هذه النظرية خطرة تؤدي إلى الفوضى"[٣٤].

إن الرأي السابق يسنده تعليل قانوني ذو أهمية ومفاده: "إن من أهم خصائص القاعدة القانونية هو صدورها عن سلطة تفوق سلطة المخاطبين بأحكامها؛ وعليه فإن الإرادة المنفردة للدولة لا تصلح مصدراً للقانون الدولي"[٣٥]. هذا معناه وقوع الدولة طالبة المساعدة من (ص.ن.د) تحت القيد القانوني المانع من النكول عن التزاماتها، وذلك بشكل خاص بعد الاتفاق معه على سبل الحل التي يفرضها.

نجد بعد ذلك أن (ص.ن.د) يعمد إلى فرض سياساته من خلال حلول واقعية تتعلق بواقع الاقتصاد الدولي والتوازنات التي تحكمه، متغطياً في ذلك بقوة الإلزام القانوني التي يملكها على الصعيد الدولي. إن ما سبق معناه أن الحلول الدولية التي يقررها (ص.ن.د) تمر عبر اقتصاد السوق، "وهو النظام القائم على الحرية والتنافسية حيث يعتبر تفاعل العرض والطلب في السوق هو حجر الأساس في هذا النظام، وهو الذي يتحكم في الأسعار، "فضلاً عن المنافسة الحرة التي تلعب دوراً مهماً في التحكم بالأسعار داخل الدولة وتحررها من أي قيود يمكن للدولة أن تستخدمها. وبصدد ما يتعلق بـ (ص.ن.د) فإنه غالباً ما يطلب توحيد سعر الصرف، أو رفع سعر الدولار في السوق المحلي، حيث يشير جانب من المحللين الاقتصاديين بأن مثل هذا الإجراء من جانب (ص.ن.د) يؤدي إلى رفع سعر الصرف تزامناً مع ضعف البنية الإنتاجية في الدولة (المقترضة) ورفع الضرائب والعجز عن سدادها نتيجة تدني الدخل الفردي – أي تدني الوعاء الضريبي – وذلك ما يشكل خرقاً للسياسة الاقتصادية التي يعتمدها البنك المركزي في الدولة، ويعني زيادة نسب التضخم وتدهور العملة الوطنية، تزامناً مع فرض الإيفاء دولياً"[٣٦].

وعليه، فإن الدولة التي تريد – من خلال سنّ التشريعات المناسبة والمتوافقة مع إجراءات (ص.ن.د) وحلوله – لن تنجح في قوانينها المسنونة، وذلك بالنظر إلى أن "تعديل القانون لن يقوم بدوره المطلوب؛ بجعل الفرد في بؤرة اهتمامه، بحيث يجعله منعزلاً عن المصلحة العامة ليبقى فرداً غير منتج ولا يؤدي إلى تطوير الجماعة – ومن ثم تطوير الدولة – حيث يقوم تقسيم العلاقات فيها على أساس تمييز أو اقتصاد طبقي. وبذلك يتم بناء الدولة من خلال بناء جماعة يظلم فيها الفرد بقوة القانون"[٣٧].

نجد من خلال ما تقدم، أن وضع القواعد العامة للحقوق قد يتم بطريقة واضحة أو بطريقة مواربة: يستفاد منها فقدان الإطار التفاعلي على مستوى الإنتاج، الذي هو دائماً أساس قوة الدولة، ما يعني أن "تجديدات المشرع في النص وتعديلاته عليه استجابة للحلول الدولية الآتية عبر (ص.ن.د) سيكون بيد

(٣٤) د. محمد المجذوب، الوسيط في القانون الدولي العام، الدار الجامعية، بيروت – لبنان، ١٩٩٩، ص ٥٦٢ – ٥٦٣.
(٣٥) عبد الباقي نعمة عبد الله، القانون الدولي العام، دار الأضواء للطباعة والنشر، عمان – الأردن، ١٩٩٠، ص ٤٠.
(٣٦) صحيفة نداء الوطن اللبناني (دون ذكر الكاتب)، بعنوان: "تحرير سعر الصرف وتوحيده قاعدتا الاقتصاد الحر"، العدد (٩٤٨)، ص ١٧.
(٣٧) عايدة العزب موسى، ملك الحكمة، مجلة الهلال، ثقافية تصدر عن دار الهلال، القاهرة – مصر، شباط/فبراير ٢٠٠٠، ص ١٨٥.

القضاء، الذي سوف تتسع سلطته التقديرية بناء على ذلك. بخلاف ما سبق ينبغي أن تنهض الدولة على أساس مشترك يصل أجزاء المجتمع وطبقاته إلى حد الامتزاج طبقاً لمعايير قانونية وثقافية مشتركة؛ تحمل معنى التوافق في إلزام اجتماعي يخلق شكلاً قانونياً معترفاً به لعلاقات وثيقة تقليدياً[٣٨]. وهذه مثلاً إشارة إلى الديمقراطية الحقة التي تم تطبيقها في روسيا طبقاً لمعايير تداول السلطة في الغرب ووفقاً لرغبة الشعب الروسي، حيث تمّ ذلك عبر اتباع الدولة الروسية سياسة ناجحة في مجال حقوق الإنسان "وعبر مطابقة قانونها الداخلي مع مجموع الاتفاقيات الدولية للتنظيم الدولي لهذه الحقوق، وعبر التعديلات التي أخذت تتجه مواءمة القانون مع الواقع في قواعد أكثر عدالة"[٣٩].

القسم الثاني
تعامل صندوق النقد الدولي مع الدول وتوجيهه لسياساتها الاقتصادية المتعثرة

لا يمكن أن يعزى تعامل صندوق النقد الدولي (ص.ن.د) مع الدولة الى فشلها في تكريس سياساتها النقدية فحسب؛ فالأمر الداعي إلى ذلك متعلق بسياسات الاقتصاد الدولي على المستوى العام، حيث لا تكون الدولة فاعلاً دولياً بمفردها، فهي تؤثر وتتأثر بالمحيط الدولي الذي يفرض عليها (أو لمصلحتها) شروطاً للتعاون قد تكون مناسبة أو مجحفة. لذلك نجد أن منطق السيادة أو مبدأ سيادة الدولة ينشئ أثراً حاجزاً أو مانعاً من التعاون[٤٠]، وبالتالي فلا شك في أن التعاون خارج هذا المبدأ يؤدي إلى تجاذبات كثيرة، أخطر ما فيها النتائج السلبية على الاقتصاد الوطني الذي يدفع الدولة للاستعانة بالصندوق (ص.ن.د). وبالتالي، وقبل الخوض في تفاصيل هذا القسم، لا بد من الإشارة إلى واجب الدولة على الصعيد الاقتصادي الوطني، قبل أن تلجأ إلى الجهات الدولية لطلب المساعدة وعلى رأسها (ص.ن.د).

وعليه، يكون واجباً على الدولة أن تواجه أزماتها الداخلية بسياسات رصينة، تعبر عن المصلحة العامة لإداراتها وأفرادها ككل. وتأكيداً على ذلك فقد أشار رئيس صندوق النقد الدولي إلى "أن القطاع الخاص غير قادر وحده على إعادة الثقة إلى الأسواق الدولية، ولكن الذي يعيد الثقة بالفعل إلى هذه الأسواق هو الوضع المستقر للحكومة، وعندها قد تتمثّل مظاهر التدخل في عدة صور، منها:

أ، قيام البنوك المركزية في الدول المختلفة بضخّ أموال في السوق؛ وذلك لحل أزمة الدولة.

ب. شراء أصول بنوك وشركات ومؤسسات مالية أخرى ما دام ذلك ضرورياً لتثبيت الأسواق المالية.

ج. التزام الدولة بالتدخل لإعادة التوازن المالي للعقود الطويلة الأمد التي أبرمها الأفراد

(٣٨) إميل دوركايم، قواعد المنهج السوسيولوجي (تعريب: د. يوسف الجباعي)، دار العلوم العربية، بيروت – لبنان، ٢٠٠٦، ص ٤٣.

(٣٩) هيلين تورار تدويل الدساتير الوطنية، دار الحكمة، بغداد – العراق ٢٠٠٤، ص ٥٣٢ – ٥٣٣.

(٤٠) يراجع في هذا الصدد: د. يوسف فندي شباط ود. محمد عبد الله الشوابكة، القضاء الإداري، دار الكتاب الجامعي، العين – الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٧، ص ١٣٣: "يبدو أن مجلس شورى الدولة الفرنسي يتجه إلى تضييق الأعمال التي تدخل في طائفة أعمال السيادة. ومن الأعمال التي نزع عنها هذه الصفة: التصرفات المتعلقة بالغنائم البحرية (حكمه الصادر في ١٩٤٩/١/١١) في قضية الشركة البلجيكية (RDP) وقرارات رئيس الجمهورية الخاصة باستعماله لحق العفو... ويرى العميد هوريو أن عمل السيادة هو العمل الذي يقرر له القضاء هذه الصفة لكونه عملاً حكومياً".

مع جهة الإدارة التي طالتها الأزمة المالية الراهنة، التي أدت إلى قلب اقتصاديات تلك العقود رأساً على عقب، فإذا لم تتدخل الدولة وتمد يد العون لتلك العقود فإن الأفراد سوف يحجمون عن التعاقد مع الإدارة"[٤١].

وعليه، نلحظ أن للعولمة سلبيات كثيرة بالنسبة إلى أولئك الذين لم يشاركوا في تشكيلها، أو يرفضون المشاركة فيها اليوم، هرباً من مشكلات تبدو كبيرة، ولكنها غداً سوف تكون أكبر بالتأكيد، ما يفاقم من المشكلات المحتملة، ولا يساعد على حلها. فالتنظيمات الدولية الجديدة، وخاصة ما اختص منها بتنظيم النشاط الاقتصادي العالمي مثل اتفاقية "الغات"، ونشوء منظمة التجارية العالمية، وتلك السلطة التي أصبحت لصندوق النقد والبنك الدوليين في إعادة هيكلة الاقتصادات الوطنية في مختلف أرجاء العالم، وغير ذلك من تنظيمات واتفاقات سوف تجد طريقها إلى الظهور، وسوف تؤدي إلى تغيرات كثيرة وجذرية في مجتمعات وثقافات واقتصادات وتنظيمات الدول التي تجد نفسها مجبرة على المشاركة في تلك المنظمات والاتفاقات، وإلا كانت هي الخاسر الأكبر في النهاية. وبالتالي فالاندماج في العولمة الاقتصادية المتسارعة، لا ريب في أن له آثاره السلبية الكثيرة على تلك المجتمعات والثقافات والاقتصادات، ولكن خسائر عدم الاندماج وسلبياته سوف تكون أكبر من ذلك بكثير على المدى البعيد، الذي لم يعد بعيداً في عالم متغير لحظياً مثل عالمنا، ما يعني أن "سلبيات الاندماج تتعلق بكيفية الوجود، أما سلبيات عدم الاندماج، فتتعلق بالوجود نفسه في النهاية.

لقد بات واضحاً إذن أن التنافس الدولي الراهن يعتمد على استثمار الموارد عبر المنافسة الاقتصادية التي تسخر الشراكة السياسية الدولية لخدمتها"[٤٢]. وبعد إعادة ترتيب عناصر القوة في العلاقات الدولية، يتصاعد عنصر القوة الاقتصادية مع إطلاق آليات السوق في ظل تصاعد أهمية الجغرافيا الاقتصادية على حساب الجغرافيا السياسية، بحيث "أضحت الدبلوماسية الاقتصادية من أهم أدوات إدارة العلاقات الدولية"[٤٣]. لذا قامت الدول الكبرى بإعادة ترتيب آليات بناء نفوذها باتجاه تركيزها على الاقتصاد والتجارة الدوليين.

ويبدو أن للمتغير الاقتصادي أهمية كبيرة في التأثير على السياسة الخارجية للدول، وفي سلوك صانع القرارات فيها، وذلك لأنه يلعب دوراً أساسياً في تحديد قوتها، بل يعتبر الأساس الذي ترتكز عليه الأنواع الأخرى من عوامل قوة الدولة. وهي كما نعلم تشمل الموارد الاقتصادية التي تضم الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة، والمعادن الخام، والمواد الغذائية، والمواد الزراعية... وإلخ، كما تشمل "مستوى النمو الاقتصادي والصناعي، ويقصد به المستوى الذي بلغته الدولة في نواحي التنظيم والكفاية الاقتصادية"[٤٤].

في هذا الصدد ينظر إلى الولايات المتحدة الأمريكية على أنها الدولة الأولى في العالم من

(٤١) لماس شكر إبراهيم، نظرية التوازن المالي للعقد الإداري (دراسة مقارنة)، دار العلوم العربية، بيروت – لبنان، ٢٠٢٣، ص ٧٥.

(٤٢) خالد عزب، الإنسان في حلم المساواة إلى صراع البقاء والرفاهية، مجلة العربي، الكويت، العدد (٧١٤)، مارس/آذار، ٢٠١٨، ص ٢٩.

(٤٣) محمد بلوط، التخطيط الاستراتيجي في عصر العولمة، دار العلوم العربية، بيروت – لبنان، ٢٠١١، ص ٥٧.

(٤٤) بشير البرغوثي، إدارة العقل البشري الجديد، دار زهران، عمان – الأردن، (د.ت)، ص ١٥٢.

حيث الناتج القومي الإجمالي، والذي وصل إلى حوالي (١٣) تريليون دولار في عام ٢٠٠٦، وهو ما يساوي (٣٠٪) من إجمالي الناتج القومي العالمي تقريباً، كما بلغ معدل نمو الاقتصاد الأمريكي حوالي (٢,٢٪) عام ٢٠٠٧[٤٥].

وإذا كان الأمر كذلك، نجد على ضوء ما سبق أن العلاقات الاقتصادية ذات تأثير متبادل بين صندوق النقد الدولي (ص.ن.د) وبين الدول التي تعاني من مشاكل على المستوى البنيوي الاقتصادي والمالي، حيث نعرض المثال على ذلك فيما يأتي:

أولاً: صندوق النقد الدولي وعامل الثقة في الاقتصاد الوطني

تظهر أهمية الثقة في الاقتصاد الوطني حين يغدو هذا الاقتصاد جزءاً فاعلاً في العلاقات الاقتصادية العالمية؛ وبالتالي فالدولة التي تبقى بمنأى عن تدخل الصندوق هي التي تكون قادرة على النمو بشكل مضطرد في قطاعات الإنتاج الوطنية، كما أنها فضلاً عن ذلك تكون دولة مؤثرة في التجارة العالمية على نحو تظهر معه كقوة اقتصادية كبرى تؤثر في ميزان التبادلات التجارية.

نذكر في هذا الصدد أن الصين هي الدولة المثال على ما سبق، إذ إنها تشكل واقعاً لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي من خلال الطلب على منتجاتها في مختلف دول العالم، وهو الطلب الذي لا يزال في تزايد مضطرد ويحقق سرعة في النمو الاقتصادي الصيني لتلبية حاجات الدول المستوردة للسلع الصينية؛ لتكون النتيجة "أن الصين ذات ميزان تجاري رابح داخل إقليمها وتؤدي إلى جانب ذلك دوراً اقتصادياً فاعلاً يمنع من التدخل في شؤونها مع تأثير واضح من جانبها على مستوى سياسات واقتصادات العالم"[٤٦].

مضافاً إلى ذلك نجد في المقابل – أن دولة كبرى (روسيا) لم تستطع أن تبقى بعيدة عن تدخلات (ص.ن.د.) بل إنها طلبت مساعدته لحل مشاكلها في تسعينيات القرن العشرين، ووقتها طلب الاتحاد السوفيتي (السابق) تدخل الصندوق من أجل معالجات جوهرية على المستوى الاقتصادي، "حيث تدخل صندوق النقد الدولي (عام ١٩٩٨) من أجل المساعدة في تخطّي المشكلات الجوهرية التي سبق أن عانى منها الهيكل الاقتصادي للدولة السوفيتية على نحو سلبي (أشرنا إليها سابقاً) تمثل في الآتي:

– تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج، وحركة استدانة مافوية..

– تدهور في آليات الإنتاج الاقتصادي وانهيار القاعدة الصناعية والزراعية.

– تزايد حجم الإنفاق الحكومي دون إيرادات مقابلة.

لقد أدى هذا التدخل إلى نتائج خطيرة كان من أهمها:

١ – تزايد التضخم بوتائر متسارعة ليقود إلى أزمة عام ١٩٩٨ وانهيار قيمة العملة (الروبل).

٢ – انهيار سوق السندات الحكومية.

(٤٥) سليم كاطع علي، مقومات القوة الأمريكية وأثرها في النظام الدولي، بحث منشور في مجلة دراسات دولية مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية جامعة بغداد – العراق، العدد الثاني والأربعون، ٢٠٠٩، ص ١٨٠.

(٤٦) حكمات العبد الرحمن، الصين والشرق الأوسط، منشورات المركز العربي للأبحاث والدراسات، بيروت – لبنان، ٢٠٢٠، ص ٩٢.

٣ – تراكم ديون الحكومة وعجزها عن السداد، إضافة إلى مطالبتها بديون الاتحاد السوفياتي (تقريباً ١٠٠ مليار دولار).

حدث كل هذا في ظل انخفاض أسعار النفط، البصيص الوحيد – الذي كان متبقياً – رغم التخريب ووضع الدين السيء والتعطيل الإنتاجي عام ١٩٩٨ تزامناً مع شروط صندوق النقد الدولي"(٤٧).

وبذلك نجد أن الثقة في الاقتصاد الوطني(٤٨)، التي تتشكل داخل الدولة وتنمو خارجها تمثل العامل الأهم في نماذج عدم تدخل (ص.ن.د) في اقتصاد الدولة القوي.

ثانياً: مدى نجاح خطط صندوق النقد الدولي في التعامل مع أزمات الدول

إن نمو الاقتصاد بشكل مضطرد وصحيح داخل الدولة يمثل الحاجز الأكبر أمام تدخلات صندوق النقد الدولي في الشؤون السيادية للدول، ما يعني في هذا الصدد سعي الدولة من أجل: "القضاء على البطالة وإيجاد نظام تأمينات اجتماعية عادل، وتحقيق نمو مستدام مدروس الأهداف والنتائج، مع تقدم ملحوظ ومضطرد في العلوم والرعاية الطبية يكون مقروناً بالتخلص من بيروقراطية الإدارة ومقروناً أيضاً بالمساواة الفعلية بين أفراد الدولة من الناحية القانونية والفعلية؛ وبذلك تتخلص الدولة من التبعية السياسية والاقتصادية التي تمثل نتاج عدم وجود عوامل النجاح المذكورة آنفاً على إقليمها"(٤٩).

بناء عليه، ومع انعدام عوامل القوة المذكورة تبدأ معاناة الدولة على المستوى المالي والمستوى الاقتصادي، بحيث يكون المجال متاحاً للصندوق (ص.ن.د) للتدخل وفرض شروطه على الدولة المعنية وفق رؤيته التي تنسجم مع مصلحة الاقتصاد العالمي – وليس مع مصلحة الاقتصاد الوطني – ؛ ومؤدى ذلك فرض الشروط التالية من قبل (ص.ن.د):

١ – الحصول من بنوك الدولة المقترضة من (ص.ن.د) على السيولة المالية الوطنية؛ وذلك عبر شروط الصندوق التي يبرزها في اتفاقه مع الدولة المعنية بالمساعدة؛ ما يعني "الحصول على سيولة القطاع الخاص فيها، الناشئة عن عمليات عبر الحدود لمؤسسات مالية وغير مالية تقدم قروضاً بالعملة الأجنبية، حيث يؤدي ذلك في نهاية المطاف إلى الدمج الفعلي للنظامين النقدي والمالي العالميين، بحيث لا تعود السيولة الدولة محصورة في العملات الارتكازية والذهب الحال (النقدي) وحقوق السحب الخاصة للدول"(٥٠).

٢ – التدخل في الوضع السياسي في الدولة: إن هذا الأمر يعتبر شرطاً ضرورياً للمساعدة، فمن نافل القول إن أي دولة تطلب المساعدة سترزح تحت شروط (ص.ن.د).

وفي مثال واضح على ذلك – يتعلق بالأزمة

(٤٧) د. عبد الله رزق، اقتصادات ناشئة في العالم، دار الفارابي، بيروت – لبنان، ٢٠٠٩، ص ٦١.

(٤٨) "يذكر أن روسيا الاتحادية تمكنت بعد سقوط الاتحاد السوفييتي – في ظل العولمة التي أنتجها النصر الأمريكي في صراع القطبين – ، من دخول اقتصاد المعرفة: المرتكز على المعرفة الكثيفة: أي تسخير مناهج التعليم وأوليات الدولة للارتفاع إلى مستوى المعرفة العالمية الكثيفة، حيث تم التركيز على اكتساب المعرفة وإنتاجها والابتكار فيها، وعادت لروسيا الحياة الاقتصادية في حال أحسن مع تطوير المعرفة بما يتماشى مع أنماط الإنتاج والقدرات الإنتاجية السائدة، وذلك للحاق بمجتمع المعرفة وطلبات السوق العالمية"؛ د. علي عبد الله فضل الله، الحرب الشرعية والحرب المشروعة، منشورات زين الحقوقية، بيروت – لبنان، ٢٠١٧، ص ٣٠٣.

(٤٩) كاظم نجاح، "الصين: القوة العملاقة الجديدة"، دار لارسا للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ٢٠١٠، ص ٥٨.

(٥٠) د. بسام الحجار، الاقتصاد الدولي، دار المنى للطباعة والنشر وجامعة الجنان، طرابلس – لبنان، ٢٠١٨، ص ٢٣١.

الاقتصادية في لبنان – قالت المديرة العامة لصندوق النقد الدولي (كريستا لينا جورجييفا) بشأن تمرير المساعدات الدولية عبر الصندوق الى لبنان في مؤتمر صحافي: "نحتاج إلى التزام واضح على المستوى السياسي باستقرار لبنان. ضعوا بلادكم وشعبها في المقام الأول.. لا يسعنا أن نفعل شيئاً ما لم تجرِ الإصلاحات المطلوبة"(٥١).

٣ – إلغاء السعر الرسمي للذهب ويتم ذلك: "عبر نزع الصفة النقدية عنه – بحيث لا يكون له أي دور رسمي في النظام النقدي الدولي – وحظر أية وظيفة له في ترتيبات الصرف؛ ليتحول الذهب بذلك إلى سلعة مثل باقي السلع، مع ترك تسعيره لقوى السوق. فلم يعد بالتالي بمقدور أي دولة إعطاء سعر رسمي لعملتها بالنسبة إلى الذهب. وتأكيداً لهذا التوجه أقدم صندوق النقد الدولي على التخلص من جانبه من مقادير الذهب الموجود في حيازته"(٥٢).

٤ – الانتقال إلى أسعار الصرف العائمة: فبعد أن تم إنهاء دور قاعدة الذهب على النحو المشار إليه، بات الصندوق (ص.ن.د) أكثر فعالية في فرض شروطه ضمن النظام النقدي الدولي وفي السياسات الاقتصادية الخاصة بالدول الأعضاء، حيث نتج عن ذلك ما يعرف بالانتقال من أسعار الصرف الثابتة إلى أسعار الصرف العائمة؛ وهذا المفهوم الجديد الذي ينفلت من قيد الذهب يجعل تحديد سعر الصرف متروكاً إلى قوى السوق؛ بحيث "تتوقف تقلبات سعر الصرف على الكميات المعروضة والمطلوبة من الصرف الأجنبي في علاقة توصف بأنها علاقة عكسية مع السعر؛ فينخفض الطلب على العملة إذا ما ارتفع سعرها – والعكس صحيح – وبالتالي، فللعمل بنظام (أسعار صرف عائمة) لا بد من تدخل السلطات في سوق العملة للحد من التقلبات الفجائية والحادة من سعر الصرف. وينتج عن هذا التدخل: زيادة في عرض العملة المحلية – إذا ما اتجه السعر الى الانخفاض – وزيادة عرض العملة الأجنبية إذا ما اتجه السعر الى الارتفاع، ما يعني بالتالي أن الدول لم تعد مجبرة ولا قادرة على تثبيت أسعار عملاتها"(٥٣).

٥ – محاولة الولايات المتحدة للإبقاء على الدولار كمعيار للقيمة في التبادل: تتركز هذه المحاولة على اعتبار الدولار الأمريكي عملة ارتكازية؛ بحيث تكون هي العملة المعتمدة عالمياً في المقام الأول في كافة الصفقات التي تجريها الدول. هذا في ظل منافسة اقتصادية شديدة من قبل الصين لإحلال عملتها محل الدولار الأميركي كعملة معتمدة للصفقات الدولية، – وهذا ما لم يحصل الى الآن – "إذ كان مقرراً أن يحل اليوان الصيني محل الدولار في المبادلات التجارية الدولية بالنظر إلى التوقع

(٥١) ينظر الخبر الوارد في صحيفة نداء الوطن اللبنانية تحت عنوان: "صندوق النقد: لإرساء الاستقرار والشروع بالإصلاحات"، العدد (٩٥٨)، ١٤ تشرين الأول ٢٠٢٢، ص ١١. وقد علق وزير المال الأسبق اللبناني جهاز أزعور على ذلك بالقول: "إن الإصلاحات المطلوبة من جانب (ص.ن.د) هي معالجة قضايا خسارة القطاع المالي المتراكمة التي لها انعكاس على مستوى الميزانية العمومية للدولة. إن هذه الإصلاحات إن تمت سنحصل على دعم المجتمع الدولي من خلال برنامج (ص.ن.د). ويضيف أزعور أنه بعد لقاءات مع (ص.ن.د) في واشنطن تم التأكيد على أنه بالنسبة للاتفاق على صعيد الموظفين هناك عدد من المعايير والإصلاحات التي على لبنان القيام بها لإنجاح البرنامج مع (ص.ن.د) وإصلاح الاقتصاد، ومنها ما له علاقة بالثقة (إقرار قانون السرية المصرفية) وهناك إصلاحات أخرى ذات علاقة بالشفافية ومكافحة الفساد".

(٥٢) د. بسام الحجار، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص ١٦٩.

(٥٣) فرنسوا لروا، الأسواق الدولية للرساميل (ترجمة: حسن الضيقة)، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت – لبنان، ١٩٩١، ص ٢٩.

الذي مفاده أن الصين ستكون القوة الاقتصادية الأولى عام ٢٠٢١، وذلك لأنها ستكون الدولة الأقل تبعية للصادرات، فتتحول العملة الصينية الى القبول في المعاملات الدولية"[٥٤].

٦ – اعتماد الصندوق (ص.ن.د) على برامج التمويل الميسر للدول منخفضة الدخل: أجرى الصندوق تعديلات في أواخر العام ٢٠١٥ طالت التسهيل الانتمائي المحدد، "حيث يقدم في ظل هذا التسهيل دعماً للدول المنخفضة الدخل (التي تواجه موازين مدفوعاتها احتياجات عاجلة ومساعدات مالية سريعة بشروط محددة). ويقدم الصندوق التمويل في ظل هذا التسهيل، من دون فوائد في الوقت الراهن، مع فترة سماح مدتها خمس سنوات ونصف السنة، وأجل استحقاق نهائي عشر سنوات"[٥٥].

٧ – تحديد بعض الشروط في مهلة زمنية محددة: من ذلك مثلاً ما أعلنه (ص.ن.د) من اتفاق مع لبنان – بتاريخ ١١ نيسان ٢٠٢١ – حيث إنه اشترط جملة إصلاحات على الدولة اللبنانية أن تقوم بها لاسترداد عافيتها الاقتصادية (إقرار قانون السرية المصرفية معدّلاً وإقرار موازنة مالية في الدولة تسمح لها بالاقتراض من الصندوق)، وعليه إن "رئيس الجمهورية ردّ قانون السرية المصرفية؛ ولأن الموازنة العامة في لبنان لم تكن وفق المطلوب من إدارة الصندوق العليا ومجلسه التنفيذي؛ فإن لبنان لم يتوصل إلى إبرام اتفاقية مع (ص.ن.د) نظراً إلى مخالفته الشروط التي اشترطتها الصندوق في مواجهته... إذ يريد (ص.ن.د) أن تتم هيكلة أصول الدولة من هيئات حكومية ومؤسسات عامة ومصالح مستقلة إلى شركات مساهمة من أجل أن يمنح القرض بحيث يتأكد أن المال العام لن يكون بحوزة فئة المنتفعين الكبار التي تهيمن عليه، وبحيث تبقى الأموال في الدولة بيد مالكيها الأصليين (المواطنين). وبهذه الطريقة يتراجع الطلب على الدولار ويتحسن سعر الصرف ويستعيد المواطنون الثقة؛ ويصبح خيار تحويل الودائع إلى أسهم مربحاً، ويتمكن المودعون من سحب ودائعهم بالليرة اللبنانية، (حسب سعر الصرف الحقيقي)، وتنعدم الحاجة الى امتلاك مصرف لبنان احتياطات كبيرة بالعملة الأجنبية أو حتى بالذهب، ويتقلص حجم القطاع العام وينخفض عجز الدولة اللبنانية تمهيداً للخروج من أزماتها؛ وذلك كله مشروط بمدة زمنية تبلغ (٤) سنوات لتنفيذ القرض مقابل الإصلاحات"[٥٦].

الخاتمة

تبيّن من هذه الدراسة أن صندوق النقد الدولي منظمة اقتصادية دولية تؤدي دوراً مهماً على صعيد العلاقات بين الدول. فهذه المنظمة ذات قوانين خاصة تبتعد عن أحكام القانون الدولي العام وقواعده، وذلك على الرغم من أنها منظمة ولدت من رحم التنظيم الدولي الجديد آنذاك (ميثاق الأمم المتحدة لعام ١٩٤٥)، حيث مفاد ذلك أن (ص.ن.د) – من خلال دوره كمنظمة دولية ذات اتفاقية وصل بالجمعية العامة للأمم المتحدة – ليس أداة طيعة بيد الأمم المتحدة إلا فيما خصّ تأسيسه بناء على الفصل العاشر من ميثاقها، ما يعني بشكل آخر – حسبما أثبتته هذه الدراسة – أن الصندوق

(٥٤) د. بسام الحجار، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص ٢٣١.
(٥٥) د. بسام الحجار، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص ٢٣٢.
(٥٦) خالد أبو شقرا، أصول الدولة والذهب والغاز... بديل عن صندوق النقد، صحيفة نداء الوطن، العدد ٩٦٠، ص ١٨.

ذو طريقة مستقلة في العمل، تعود في الأساس الى ما تضمنّه الميثاق المؤسس من اختصاصات لا يتحكم بها القانون الدولي العام، بل يتحكم بها من ينشئه المجلس التنفيذي لهذا الصندوق من مهام تتناسب مع طبيعة السوق النقدي والاقتصادي ومحدداته على المستوى الدولي. وإذن يعمل صندوق النقد الدولي (ص.ن.د) بناء على قواعده الخاصة، وهو باعتباره أقوى سلطة نقدية في العالم يتحكم بآليات الإصلاح في الدول التي تسجل ميزانياتها عجزاً ظاهراً يستدعي تدخله لحل أزماتها من خلال قروضه المشروطة بإصلاحات تمليها سياسة السوق العالمي، فلا تكون الإصلاحات ذات طبيعة واحدة في كل الدول.

ويلاحظ في هذا الصدد أن (ص.ن.د) تحكم في المسار الاقتصادي لبريطانيا العظمى بعد الحرب العالمية الثانية، وحاول أيضاً أن يتحكم بالاتحاد السوفيتي (سابقاً) من خلال فرضه شروطاً صعبة للإصلاح الاقتصادي. هذا إضافة إلى تدخل الصندوق في الأزمات الاقتصادية لدول كثيرة، كان آخرها تدخله لحل الأزمة البنيوية في الاقتصاد اللبناني، مشترطاً لذلك إحداث إصلاحات جوهرية على مستوى القوانين – صياغة وتعديلاً – وعلى مستوى أداء المرافق العامة وصولاً إلى صياغة ميزانية عامة تعكس بشكل حقيقي لا صوري وضع الاقتصاد اللبناني.

ونظراً إلى أهمية عمل الصندوق وما يتبع ذلك من شروط وتغييرات واقعية وقانونية تحدث على مستوى الدول التي تطلب مساعدته؛ فقد أرتأينا أن نعرض ما يوضح ذلك في النقاط الآتية:

نتائج البحث:

١ – يهدف الصندوق إلى التيسير على الأعضاء (الدول) في عقد الصفقات فيما بينها، علماً أن أهم وسائل الصندوق لتحقيق أهدافه تتمثل في قيامه ببيع النقد الأجنبي للأعضاء لمساعدتهم على مواجهة صعوبات ميزان المدفوعات، كما أنه يقدّم المشورة للحكومات في المشاكل المالية في إطار التعاون الدولي، وتوسيع نطاق التجارة الدولية وتنسيقها، ما يؤدي إلى التطور الاقتصادي العالمي عبر المساعدة على زيادة الدخل في الدول الأعضاء وتحسين الظروف المعيشية فيها.

٢ – ساهم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية الاجتماعية في بلورة العولمة الاقتصادية، حيث تكمن أهمية هذه العولمة في إنها من جهة، سلطة دولية للتشاور والتنسيق بين الدول الكبرى، ومن جهة أخرى تعتبر سلطة رقابية يمكنها أن تفرض من خلال آليات عملها القواعد التي ينبغي على الدول الأعضاء تنفيذها في مجال سياساتها المالية والاقتصادية.

٣ – نلحظ أن صندوق النقد الدولي (ص.ن.د) في القرارات الصادرة عنه بخصوص تحقيق أهدافه يدخل في عداد المنظمات الدولية المذكورة في المادة (٥٧) والمادة (٦٣) في الميثاق، وهو بهذا الاعتبار له الحق بأن ينظم العلاقة فيما بينه وبين الدول، إذا تعلق الأمر بمجال من المجالات الفنية بعيداً عن السياسة، إذ إنه يحق للمنظمة الدولية أن تنشئ من أجل تحقيق أهدافها الأجهزة الفرعية المختصة اللازمة من خلال أجهزتها الرئيسية ولو لم ينص على هذا الاختصاص الاتفاق الدولي المنشئ للمنظمة ذاتها؛ باعتبار أن الأجهزة الفرعية (التابعة) تقع تحت تقدير الأجهزة الرئيسية التي تنشئها تباعاً إذا رأت ذلك ملائماً من أجل الوصول إلى الأهداف التي نشأت المنظمة من أجلها للتعاون مع الدول.

٤ – نظراً إلى أن صندوق النقد الدولي

(ص.ن.د) منظمة دولية؛ فإنه يمد الدول بالمعلومات الفنية والتقنية الخاصة في مجاله. ومنشأ هذا الأمر هو العلاقة القائمة بين الدول من جهة، والصندوق من جهة أخرى مع الأمم المتحدة، فذلك ما يخوله التعامل مع الدول (فضلاً عن المنظمات الدولية) بأن يمدها بالمعلومات اللازمة، لأنه منظمة دولية تم وصلها (بموجب اتفاقات الوصل) مع الأمم المتحدة عبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي فحاصل ذلك، أن الصندوق باعتباره منظمة دولية يملك سلطة إصدار القرارات والتوصيات في الشؤون التي تدخل في اختصاصه؛ وهي السلطة أو الصلاحية الحقيقية التي بمقتضاها يمكن لأي منظمة دولية أن تحقق الأهداف التي أنشئت من أجلها. علماً أن مصدر إلزام القرار – بعكس التوصية – هو تعهد الدول الأعضاء (الصريح أو الضمني) بأن تلتزم مقدماً بتنفيذ القرارات التي تتخذها المنظمة.

٥ – من البديهي التأكيد أن الدولة طالبة المساعدة تكون ملزمة بالمفاعيل القانونية المترتبة على طلبها هذا بما أنها عضو في الصندوق لأنه من المسلم به في فقه القانون الدولي أنه: لا يمكن للمعاهدة أو الاتفاقية الدولية، وأيضاً لا يمكن للتعديلات الطارئة عليها: أن تضع على عاتق الدولة التزاماً لا تريده. ويرى جانب من الفقه أن سكوت الدولة عن الاعتراض على التعديل الوارد في الميثاق التأسيسي إنما يعتبر قبولاً ضمنياً مفاده الإلتزام بالتعديلات التي طرأت على هذا الميثاق.

٦ – إن الصندوق في سبيل تحقيق إستراتيجية في هذا الصدد يساعد الدولة ذات الصلة من خلال طريقتين: الطريقة الأولى التي تتركز على تحفيز الخطط التنموية لدى الدولة طالبة المساعدة. أما الطريقة الثانية، فتعتمد على تقديم القروض لهذه الدولة بعد أن تمارس عبر هيئاتها وأجهزتها سياسات إصلاحية فعلية مقترحة من جانب الصندوق (ص.ن.د)، وذلك عبر تقديم خطط تنموية ناجعة، تهدف إلى تحسين قدراتها الاقتصادية والمالية بشكل فعلي وملموس: مثل تنشيط مرافقها على نحو إيجابي وتحسين رواتب موظفيها مع زيادة الحوافز في مجال الوظيفة العامة، فضلاً عن تلبية حاجات المواطنين. لذلك فإن أهم مسوّغات تدخل صندوق النقد الدولي (ص.ن.د) في توجيه سياسة الدولة الاقتصادية وممارسة اختصاصاته عبرها، يتمثل في فشل هذه الدولة اقتصادياً، أو تباطؤ نموّها – خلافاً للمعهود.

٧ – نجد بعد ذلك أن (ص.ن.د) يعمد إلى فرض سياساته من خلال حلول واقعية تتعلق بواقع الاقتصاد الدولي والتوازنات التي تحكمه، متغطياً في ذلك بقوة الإلزام القانوني التي يملكها على الصعيد الدولي. إن ما سبق معناه أن الحلول الدولية التي يقررها (ص.ن.د) تمر عبر اقتصاد السوق، وهو النظام القائم على الحرية الفردية التنافسية حيث يعتبر تفاعل العرض والطلب في السوق هو حجر الأساس في هذا النظام، وهو الذي يتحكم في الأسعار فضلاً عن المنافسة الحرة التي تؤدي دوراً مهماً في التحكم بالأسعار داخل الدولة وتحررها من أي قيود يمكن للدولة أن تستخدمها. وبصدد ما يتعلق بـ (ص.ن.د) فإنه غالباً ما يطلب توحيد سعر الصرف، أو رفع سعر الدولار في السوق المحلي، حيث يشير جانب من المحللين الاقتصاديين بأن مثل هذا الإجراء من جانب (ص.ن.د) يؤدي إلى رفع سعر الصرف تزامناً مع ضعف البنية الإنتاجية في الدولة (المقترضة) ورفع الضرائب والعجز عن سدادها نتيجة لتدني الدخل الفردي – أي تدني الوعاء الضريبي – وذلك ما يشكل خرقاً للسياسة الاقتصادية التي يعتمدها البنك المركزي في الدولة، ويعني زيادة نسب التضخم وتدهور العملة الوطنية، تزامناً مع فرض الإيفاء دولياً.

فالدولة التي تبقى بمنأى عن تدخل الصندوق هي التي تكون قادرة على النمو بشكل مضطرد في قطاعات الإنتاج الوطنية، كما أنها فضلاً عن ذلك تكون دولة مؤثرة في التجارة العالمية على نحو تظهر معه كقوة اقتصادية كبرى تؤثر في ميزان التبادلات التجارية.

٨ – إن نمو الاقتصاد بشكل مضطرد وصحيح داخل الدولة يمثل الحاجز الأكبر أمام تدخلات صندوق النقد الدولي في الشؤون السيادية للدول، ما يعني في هذا الصدد وجوب أن تسعى الدولة إلى القضاء على البطالة وإيجاد نظام تأمينات اجتماعية عادل، وتحقيق نمو مستدام مدروس الأهداف والنتائج، مع تقدم ملحوظ ومضطرد في العلوم والخدمات الاجتماعية الضرورية للشعب؛ وبحيث يكون ذلك مقروناً بالتخلص من بيروقراطية الإدارة ومقروناً أيضاً بالمساواة الفعلية بين أفراد الدولة من الناحية القانونية والفعلية؛ وبذلك تتخلص الدولة من التبعية السياسية والاقتصادية التي تضع شروط (ص.ن.د) حجر عثرة في طريقها بحيث تكون هذه التبعية تعبيراً عن عدم وجود عوامل النجاح بما يسمح التدخل في سيادتها على إقليمها.